خلال عامين امتحانات الشهادات مؤتمتة

وزير التربية لـ«الوطن»: جاهزون لاستقبال ما يزيد عن ٤ ملايين طالب.. وبرتوكول جديد يتماشى مع تطورات «كورونا»

يتم تدريب المعلمين على سلسلة «إيمار» الوطنية لتعليم اللغة الأجنبية

محمود الصالح

أكد وزير التربية جاهزية القطاع التعليمي للبدء بالعام الدراسي الجديد واستقبال ما يزيد عن ٤ ملايين طالباً، إلا أنه لم يعد بتوافر كامل مستلزمات المدارس بشكل تام من الكهرباء والمحروقات معيداً ذلك إلى ظروف الحصار الجائر على البلاد الذي أدى إلى شح كبير في حوامل الطاقة. وفيما يلي نص الحوار الكامل لـ«الوطن» مع وزير التربية دارم طباع:

• كيف استعدت وزارة التربية لبدء العام الدراسي؟

•• تم تجهيز المدارس خلال فترة مناسبة على الرغم من تأثير جائحة كورونا والحرب التي تتعرض لها سورية، ما جعل انطلاقة التربية هذه الخطوة، ونأمل أن تكون هناك بوادر مستقبلية بأن تصبح كل مناهجنا تفاعلية ونريد أن يكون كل النظام التعليمي مرتبطاً بنظام التعلم الوجداني الاجتماعي لأن المشكلات التي يعاني منها المجتمع ليست مشكلات تخصصية وإنما هناك مشكلات معقدة تحتاج إلى حلها بامتلاك قدرة اجتماعية وقدرات على التواصل ووضع حلول منطقية.

• ما أعداد الطلاب المتوقع التحاقهم بهذا العام الدراسي، وهل تتوافر الكوادر التدريسية اللازمة وخاصة في الريف؟

•• من خلال ملاحظتنا ومتابعتنا وجدنا أن المدارس في الريف هي أفضل حال مما هي عليه في المدينة نتيجة عدم وجود الاكتظاظ فيها، ولكن هذا لا يعني عدم وجود مشكلات أخرى في تلك المدارس ومنها عدم توافر بعض التخصصات في مدارس الريف، وعملنا على معالجة ذلك من خلال التعيينات الأخيرة وقمنا بنقل أعداد من المعلمين والمدرسين إلى تلك المدارس لتغطية هذا النقص، وطلبنا من مديريات التربية توزيع المعلمين والمدرسين على كل المدارس وألا تكون هناك أي مدرسة وقد وجهنا كتاباً إلى وزارة الكهرباء لتقليل التقنين خلال الدوام الرسمي ونأمل في إطار الإجراءات الحكومية أن يتحسن وضع الطاقة الكهربائية في البلاد.

أما بالنسبة للمدارس المهنية فتوجد فيها مولدات تعمل خلال فترة انقطاع التيار الكهربائي، لأن وجود الكهرباء يشكل جانباً أساسياً في عمل هذه المدارس، ونعمل الآن على زيادة المولدات في كل المدارس المهنية في البلاد.

أما بالنسبة لتأمين المازوت لكل مدارس القطر، فإننا نعمل على تحقيق ذلك وفق الإمكانيات المتوافرة لهذه المادة، بالتنسيق مع المحافظين، ولكن بشكل عام نحن لا يمكن أن نعد الناس بتوفير المازوت لكل المدارس على مدار العام الدراسي لأننا لم نكن نستطيع تحقيق ذلك حتى قبل الأزمة. وقد تحدث بعض حالات التقصير في توفير المازوت نتيجة سوء التوزيع أو نتيجة التقصير من قبل بعض الإدارات لكن بشكل عام المؤسسة التربوية تعمل وفق أنظمة ولا أحد ينتظر وزير التربية ليطلب منه تأمين المازوت والمدافئ لأن هذه الأعمال تجري وفق سلسلة تبدأ من مدير المدرسة والمجمع التربوي ومدير التربية وكل منهم يجب أن يقوم بمهمته كاملةً.

• ما هي إجراءات وزارة التربية حيال إلزام الطلاب باللباس المدرسي؟

•• بالنسبة للباس المدرسي هناك وجهتا نظر، الأولى: تقول إنه يجب إلزام الطلاب باللباس حتى لا تكون هناك فوارق اجتماعية بين الطلاب وحالة بذخ لدى الميسورين منهم، والأخرى ترى أنه يجب عدم إلزام الطلاب باللباس نتيجة الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة.

أنا شخصياً أتمنى أن يكون هناك التزام باللباس المدرسي لأنه يعزز شخصية المتعلم ويوحد هؤلاء الطلاب ولكنني لا أستطيع فرض هذا الأمر لأن هناك أسراً لا تستطيع أن توفر قميصاً واحداً للطالب، ولذلك يجب أن تكون واضحين في هذا الأمر، وقد أعطينا مديري المدارس حرية التكيف في ذلك وفق البيئة المحلية لكل مدرسة، أما بالنسبة لباقي المستلزمات، نحن وجهنا مديري التربية في المحافظات لاستقطاب جميع الإمكانيات المحلية وشجعنا ذلك من خلال منح الموافقة لتأمين الحقائب والدفاتر والقرطاسية من قبل المجتمع المحلي.

والحقيقة أن المجتمع المحلي في أغلب المحافظات يشارك وبشكل فعال في هذا الجانب، وفي وزارة التربية قمنا بتأمين الكتاب المدرسي لجميع الطلاب من الصف الأول حتى التاسع بشكل مجاني، وبدعم يصل إلى ٣٠٠ بالمئة لباقي الصفوف.

• ما هي خطة الوزارة للبدء بتدريس سلسلة اللغات الجديدة؟

•• نحن كنا أمام تحدٍ كبير في السنوات الماضية حيث كنا نعتمد على سلاسل أجنبية ولها حقوق ملكية وكانت مكلفة جداً للدولة وخاصة أننا دفعنا بالقطع الأجنبي، وفي هذا العام قمنا بتوفير الطباعة الوطنية لكل سلاسل اللغات، من خلال إعدادها محلياً بنفس جودة السلاسل الأجنبية وبتكاليف بسيطة، وخاضت هذا التحدي مجموعة من المؤلفين بالتعاون مع جامعة دمشق وبجهود كبيرة أنجزنا السلسلة الكاملة وسميت سلسلة «إيمار»، كناية بإحدى الممالك السورية الواقعة على نهر الفرات والمكتشفة مؤخراً، وهذه السلسلة العالمية أصبحت وطنية مئة بالمئة، ونقوم الآن بتدريب المدرسين عليها ووضعنا لها قواعد لكل الاختبارات والامتحانات من الصف الأول حتى الثالث الثانوي بالنسبة لمادة الإنكليزي ومن الصف السابع حتى الصف الثالث الثانوي بالنسبة للغة الفرنسية.

• يبدو أن هناك تغولاً كبيراً في الأسعار من المدارس الخاصة، ألا يوجد طريقة لدى وزارة التربية لضبط هذا الموضوع؟

•• بالتأكيد هناك طريقة لمعالجة هذا الموضوع لدى وزارة التربية، لكن المشكلة أنه منذ تأسيس المدارس الخاصة لا نظام تسعير خاصاً لها، وكل مدرسة تضع السعر الذي يناسبها وقد وصلنا إلى مرحلة أن هذه الأسعار أصبحت غير متناسبة مع إمكانيات الطلاب وذويهم، وقد شهدنا تفاوتاً كبيراً في هذه الأسعار بين مدرسة وأخرى.

أمام هذا الواقع كنا مضطرين إلى التماشي مع ما تقدمه هذه المدارس من أسعار، لكن الحقيقة حتى تكون هناك ضوابط صحيحة يجب أن يكون هناك تصنيف لهذه المدارس، وقد وضعنا في سبيل تحقيق هذا التصنيف روائز للتعليم الخاص، وتم توزيعها على جميع المدارس، وسيتم الآن تصنيف هذه المدارس إلى درجات، ويستطيع الطالب منذ بداية العام الدراسي أن يختار ما يناسبه من هذه المدارس، وسيكون لكل تصنيف أقساط محددة متناسبة مع هذا التصنيف، ولن تكون هناك أسعار مفتوحة لهذه المدارس، وسيعاد التصنيف سنوياً لكل مدرسة، ونحن في وزارة التربية من واجبنا أن نؤمن التعليم المميز في التعليم العام وتبقى المدارس الخاصة هي وجهة لمن لا يرغب بالالتحاق بالتعليم العام.

• ما السبيل لتحسين واقع مدارسنا العامة، وهل هناك خطة لتحسين واقع المعلمين؟

•• الحقيقة أن تحسين واقع المعلمين هو الشغل الشاغل للوزارة حيث نعمل وفق المتاح وقد أصدرنا في العام الماضي عدداً من القرارات التي تصب في مصلحة تحسين الواقع المادي للمعلمين ومنها تعويض الاختصاص وتوطين التعليم، ولكن الحقيقة أنه لا يمكن أن نحل مشكلة تراكمت لعشرات السنوات خلال بضعة أشهر، ونجد في العمل على تأمين مردود مادي للمعلمين يجعلهم قادرين على مواجهة الحياة باحترام.

• البعض من الأهل والطلاب والمدرسين يرون أن المنهاج الجديد لا يتناسب مع الفترة المخصصة لتدريسه ولا مع أعمار الطلاب، ما السبب في ذلك؟

•• نحن في وزارة التربية درسنا كل تفاصيل المنهاج عندما تمت إعادة النظر فيه، وهو متناسب مع الزمن المعطى خلاله ومع أعمار الطلاب المستهدفين في هذا المنهاج، لكن للأسف البعض من المعلمين ما زال ينظر إلى الموضوع بالطريقة التقليدية وهي الدراسة من الجلد إلى الجلد، وهذا خطأ تربوي، لأن المنهاج الجديد يتطلب أن نعزز المهارات فيه، وعندما يتقنها الطالب ليس مطلوباً منه أن يحفظ كل الكتاب، والمعلم الناجح هو الذي يقرأ هذه المعايير ويعمل على تحقيقها والأسئلة التي نضعها في الامتحانات أو التقويم في الصفوف الانتقالية تراعي هذا الأمر وقد طبقنا ذلك في العام الماضي عندما تم إيقاف الدوام بسبب كورونا حيث أكدنا حينها أن الطلاب قد حصلوا على المهارات الأساسية المطلوبة وفق المنهاج حتى لو لم ينهوا فصوله الكاملة.

• هناك نقص كبير في وسائل النقل وخاصة بين المدن والريف، هل وفرتم الوسائل اللازمة لنقل المعلمين من مناطق إقامتهم إلى أماكن مدارسهم؟

•• نحن ومنذ أكثر من شهر وضعت لجان التوطين عندنا الأسس اللازمة لذلك ومنها تأمين وسائط النقل من الريف إلى المدن في بداية الأسبوع ونهايته، لنقل المعلمين من أماكن إقامتهم إلى مدارسهم، وطلبنا أن تخصص مديريات التربية غرفاً غير مستخدمة في التعليم ومجهزة لمنامة المعلمين وكذلك نسعى إلى توفير المزيد من التسهيلات للمعلمين. ولكن هذا لا يعني أن كل شيء أصبح ميسراً ولكن بالتأكيد ستكون هناك عقبات يتعرض لها المعلمون الذين وجدناهم خلال هذه الأزمة أكثر تفهماً للواقع من خلال تقديمهم المزيد من العمل والتضحيات في سبيل استمرار العملية التربوية.

• بدأتم في العام الماضي توزيع الأسئلة المشفرة وتركيب الكاميرات للمراقبة في المراكز الامتحانية، هل سيتم هذا التعميم إلى جميع المدارس؟

•• نحن نرى أن نجاح العملية الامتحانية في الدورة الامتحانية الماضية كانت نتيجة الإجراءات التي تم اتخاذها وهي قيد التطوير وخاصة عملية تشفير الأسئلة التي وفرت الكثير من الأموال جراء نقل الأسئلة الجاهزة قبل فترة طويلة وعدم تسريبها، والتي كانت ترهق الوزارة، والطريقة الحديثة سهلت ووفرت الوقت والمال ومنعت بشكل مطلق تسرب الأسئلة في هذه الدورة.

أما بالنسبة لموضوع الكاميرات تتم توسيع عملية تركيب المزيد من الكاميرات وخلال عامين ستكون جميع مدارسنا مجهزة بكاميرات مراقبة وهذا يوفر علينا المزيد من الجهد والوقت حيث استطعنا التدقيق في أي حالة غش خلال مراجعة الكاميرات بالتدقيق في التفاصيل ومعرفة الحقيقة ونتيجة ذلك تراجع عدد الضبوط المنظمة خلال الدورة الامتحانية الأخيرة بشكل كبير.

• ما واقع طلابنا في المدارس الواقعة خارج السيطرة؟

•• تنطلق وزارة التربية في التعليم إلى جميع المناطق في البلاد، وهذا ما نص عليه الدستور وكل القوانين، هذا حق شرعي للدولة وللطلاب، وهذه المدارس هي ملك للدولة ولا يمكن لأحد أن يفرض فيها نظاماً تعليمياً غير النظام التعليمي الوطني.

نحن لا نتحدث عن نظام طائفي أو عنصري أو مذهبي أو إقليمي نحن نتحدث ونطالب ونطبق نظاماً تعليمياً وطنياً وهذا حق يكفله الدستور وكل الشرائع والقوانين الدولية وحقوق الإنسان، لأن كل طفل يجب أن يكون بعيداً عن الصراعات السياسية ويجب أن ينمو في بيئة وطنية ولا يجوز أن نميز بين طفل في منطقة وطفل في منطقة أخرى لأنهم كلهم يجب أن يكونوا ضمن بيئة وطنية واحدة ويتعلموا منهاجاً وطنياً واحداً، وما قامت به وزارة التربية من خلال توجهات الدولة أن تكون هذه المناهج وطنية وليس فيها أي تعصب لأي شيء.

نحن نعلم أبناءنا تقبل الآخر والتسامح وبالتالي يفترض أن تسلم هذه المدارس لوزارة التربية ويقوم المعلمون من أبناء تلك المناطق بالعودة لتعليم الطلاب فيها المنهاج الوطني، وإذا كانت هناك رغبة لتعلم اللغة الفلانية فهذا متاح وفق القانون فكما نعلم في مدارس الأرمن لغتهم في ساعتين وكذلك اللغة الآشورية والسريكسية يمكن كذلك للإخوة الأكراد أن يتعلموا لغتهم في ساعتين وهذا حق مشروع وهي لغة محلية نعتز بها كما نعتز بكل اللغات في سورية وهذا لا يؤثر إطلاقاً في الجانب الوطني في العملية التعليمية، ويجب أن تكون الوسادة الوطنية هي التي يرتاح عليها جميع المواطنين لتحقيق تنشئة صحيحة.

• أين أصبحتم في مشروع أتمتة الامتحانات العامة؟

•• بدأنا في هذا العام بأتمتة الصفوف الانتقالية وخلال عامين سيتم الوصول إلى أتمتة الشهادات العامة في البلاد.

• كل مدرسة خاصة تضع السعر الذي يناسبها وهذه الأسعار غير متناسبة مع إمكانيات ذوي الطلاب

• مدارس الريف أفضل من المدينة
• تعزيز المهارات الحياتية وحل المشاكل ساعتان لتعلم الوجدان الاجتماعي
• لا أستطيع فرض اللباس المدرسي لأن هناك أسر لا تستطيع أن توفر أكثر من قميص للطالب

باصات الكنيطرة لن تصل إلى سانا بقرار من لجنة نقل دمشق

القنيطرة - خالد خالد

بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل فرج صقر منع لجنة نقل الركاب في محافظة دمشق دخول باصات مجلس مدينة القنيطرة إلى البراعمة جانب وكالة ساسا، بعد قرارها الأخير بعدم دخول الباصات إلى مركز المدينة، موضحاً أن لجنة نقل الركاب بالقنيطرة عدلت عدد رحلات الباصات بزيادة عددها من خمس رحلات إلى ثماني وللتصبح من مركز انطلاق السومرية.

وأشار صقر إلى أنه تم تعديل التعرفة لتصبح ٨٠٠ ليرة (مخفضة) بدلاً من ٩٠٠، لافتاً إلى قرار اللجنة بإيقاف تزويد كافة السرافيس التي تحمل لوحة ريف دمشق بمادة المازوت بسبب نقص المادة والعبء الكبير الذي تشكله هذه السرافيس على المحافظة نظراً لعددها الكبير، إضافة إلى أنها متهربة من خطوطها الأساسية في محافظة ريف دمشق، مبيناً أيضاً أن اللجنة قررت إيقاف فرز ونقل السرافيس من ريف دمشق بسبب عدم موافقة محافظة ريف دمشق لها على النقل، وكذلك إنهاء أي فرز مسبق للسرافيس التي تم تستكمل أوراقها من خارج المحافظة.

وأوضح عضو المكتب أن لجنة نقل الركاب كلفت مديرية التجارة الداخلية في القنيطرة بمعالجة حالة السرافيس التي تحمل لوحة ريف دمشق والمتعاقدة مع الجهات العامة حصراً.

وكان محافظ القنيطرة أصدر تعميماً إلى جميع الجهات العامة بالمحافظة بالطلب عند إجراء التعاقد مع أصحاب الآليات الخاصة لزوم نقل العاملين لديها، التعاقد مع الآليات التي تحمل لوحة المحافظة، وفي حال التعاقد مع الآليات التي لا تحمل لوحة القنيطرة فإن المحافظة غير ملزمة بتزويدها بمادة المحروقات، مشدداً على رفض قبول أي طلب من السيارات الخاصة ممن يرغب بالتحويل إلى سيارة عامة بسبب عدم الحاجة لخدماته في محافظة القنيطرة.

ولفت صقر إلى إجراءات اتخذتها المحافظة بهدف تأمين نقل أبناء المحافظة من دمشق إلى القنيطرة وبالعكس، مضيفاً إنه سيتم دعم الآليات التي تعمل بشكل فعلي حيث سيتم تزويد الميكروباصات العاملة على خط دمشق – القنيطرة بـ/١٧/ ليتر مازوت عن كل سفرة ذهاباً وإياباً وفتح الكمية في حال عملها لأكثر من سفرة، وكذلك تخصيص السرافيس العاملة على الخطوط الداخلية بكمية ٢٠ ليتراً يومياً.

توقعات بإنتاج ٦٠ ألف طن عنب.. و١,٥ مليار ليرة سلفة من وزارة المالية لتسديد أثمان عنب السوداء

السوداء - عبير صيموعة

بيّن مدير الشركة السورية لتصنيع العنب في السوداء فادي شقير أن الشركة بدأت باستقبال العنب العصيري المراد تسويقه للعام الحالي من المزارعين حيث تبلغ خطة الشركة لهذا الموسم ٨ آلاف طن.

وأكد أن الشركة جاهزة لاستقبال كامل العنب المورد من الفلاحين مع تحديد سعر الكيلو ٥٠٠ ليرة لكيلو العنب العصيري الأبيض و٦٠٠ ليرة لكيلو العنب الأسود، منوهاً بأن الشركة ستقوم بتسليم أثمان العنب للمزارعين تباعاً خلال عشرة أيام من تاريخ استلامه حيث تلقت الشركة وعداً من وزارة المالية بتقديم سلفة للشركة على أثمان العنب تبلغ مليار و٥٠٠ مليون.

مزارعو العنب ممن التقتهم «الوطن» في الشركة أكدوا أن التسعيرة التي وضعتها اللجنة الزراعية الفرعية في المحافظة الخاصة بالعنب المراد تسويقه إلى المعمل والموافق عليها من قبل وزارة الصناعة لاقت قبولاً من معظم المزارعين.

بدوره مدير زراعة السويداء أيهم حامد أوضح لـ«الوطن» أن التسعيرة وضعت بناء على الدراسة المقدمة من المديرية المتضمنة تكاليف إنتاج العنب حيث كانت التسعيرة قريبة من هذه التكاليف، لافتاً إلى أن التسعيرة هذا الموسم مقبولة وقد لاقت ترحيباً من المزارعين.

بدوره رئيس الغرفة الزراعية في السويداء حاتم أبو راس أكد لـ«الوطن» أن مزارعي العنب يعانون عند تسويق منتجهم إلى سوق هال مدينة دمشق جراء ارتفاع أجور النقل ولاسيما أن أجرة السيارة الناقلة للمادة ٣٠٠ ألف ليرة والأهم هو الكمسيون الذي يتقاضاه سوق هال مدينة دمشق والذي يصل إلى ٧ بالمئة بمعدل ٧٠ ليرة على كل كيلو غرام فمثلاً سيارة حمولتها ٦ أطنان يتقاضى عليها السوق كمسيون ٤٢٠ ألف ليرة.

عضو المكتب التنفيذي في اتحاد فلاحي السويداء ورئيس مكتب التسويق أكرم الحجار أكد متابعة الاتحاد للمزارعين ممن يقومون بتسليم مواسمهم من العنب للمعمل وتقديم التسهيلات الممكنة أهمها قيام الاتحاد بوضع صهريج من مادة المازوت، ويشار إلى أن إنتاج المحافظة من العنب لهذا الموسم، يُقدر بأكثر من ستين ألف طن، أكثر من عشرين ألفاً منه عصيري أي صالح للتسويق لعمل التقطير إلا أن هناك الكثير من الفلاحين يقومون بتصنيع الدبس بدلاً من تسويقه إلى المعمل.